

لعل اهم المقاييس التي تبين درجة الوصول الى تلك الاهداف بعيدة المدى هي في امكانات ومؤشرات الزيادة في الرقعة الزراعية، ورفع انتاجية وحدة المساحة، وزيادة الربحية للعائلة الزراعية. وتبدو المرتكزات التالية اساسية في تحديد ملامح استراتيجية التنمية المطلوبة:

أ- الاهمية النسبية للفروع الزراعية المختلفة

لا بد وان يؤخذ بعين الاعتبار قضايا التوازن الاجتماعي والبيولوجي والبيئي عند التخطيط التنموي. وبيحث تخصص نسب محددة من الاراضي للحاجات والاغراض المختلفة، مثل الاسكان، والصناعة، والطرق. وكذلك فلا بد للتخطيط التنموي من ان يأخذ في اعتباره التوازن والربط البيئي فيما بين الزراعة النباتية والزراعة الحيوانية. اي فيما بين امكانات استعمالات وتخصيصات الاراضي لتطوير الغابات، الزراعة الرعوية والزراعة العلفية، اضافة الى الزراعة الشجرية والخضار والمحاصيل.

كذلك لا بد من مراعاة الاهمية النسبية للفروع الزراعية المختلفة وامكانات التوسع الافقي والعمودي لكل فرع، ونسبة اسهام كل من هذه الفروع في قيمة الانتاج وصولا الى تحقيق نوع من الاعتماد الذاتي. مع عدم اغفال اهمية ارتباط التوسع المطلوب في كل فرع على ضوء المتغيرات السياسية والتسويقية، وارتباط ذلك بنسبة المواطنين المعتمدين في معيشتهم على فرع معين. كذلك فمن المهم ان تعتمد علميات التوسع الافقي والعمودي لكل فرع على:

- مساهمته النسبية في قيمة الانتاج.
- تأثيره على ادخال نوع من التحول من الانتاج الاولي الى الانتاج الذي يؤمن حاجات التصنيع الزراعي، او تلك الاصناف التي تعتمد على تقليل نسبة استيرادها لسد احتياجات الاستهلاك المحلي.
- احتماليات تسويق ذلك المنتج داخليا وخارجيا.
- اهميته النسبية في تحقيق نوع من الامن الغذائي.
- ملاءمته من حيث نوع التربة والظروف المناخية.